

مواطنون فلسطينيون قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

ملخص

تتناول هذه الدراسة سياسة الإعدام الميداني التي تسمى وفقاً للقانون الدولي «القتل خارج إطار القانون»، بحق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠٢٢، وتقتصر حدود الدراسة المكانية على المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر، ويستثنى منها ضحايا القتل على يد المستوطنين اليهود في حالات مختلفة، وكذلك الفلسطينيين من حدود مكانية أخرى.

* باحث أكاديمي في العلوم السياسية يعمل على كتابة رسالة الماجستير من جامعة بار ايلان بعنوان "تأثير النشاط السياسي والاجتماعي للحركة الإسلامية على السكان البدو في النقب"، وهو أيضاً مسؤول الملف الإعلامي والعلاقات العامة في مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة) - وله العديد من التقارير ونشرات والإصدارات التوثيقية والبحثية حول الملفات والقضايا القانونية وحقوق الإنسان.

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج التحليلي للمعلومات والبيانات التي جمعها الباحث ونسّقها وربّتها، وتستعرض تعامل الأجهزة الرسمية الحكومية والقضائية مع ملفات ضحايا الإعدام الميداني لفلسطينيين وعدم تقديم الضالعين فيه للمساءلة والمحاكمة، بحيث تبين صورة تعامل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل بشكل عدائي يتمثل باستسهال الضغط على الزناد وإطلاق النار عليهم دون مبرر في معظم الحالات، لمجرد الشك بـ «تشكيل خطراً» أو الاعتقاد أن الضحية قد ينفذ عملاً ما.

تسلط الدراسة الضوء على الدور الفاعل للمؤسسات الحقوقية لدى الفلسطينيين في إسرائيل التي تتابع بشكل شبه حصري ملفات عشرات الحالات، في حين أنّ حراك هذه المؤسسات القانوني في هذا السياق مستمر على الصعيدين المحلي والدولي، على الرغم من النظرة السلبية والنتائج شبه الصفرية لحراكتهم في ظل ثقافة عدم المعاقبة والمحاسبة السائدة.

علاقة الفلسطينيين مواطني إسرائيل بالأجهزة الأمنية

منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ حتى يومنا هذا، كان ثمة استعمال دائم للقوة المفرطة ضد الأقلية الأصلانية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، واتباع سياسات تمييز عنصري من قبل الشرطة، بدءاً بالحكم العسكري الذي حول الحياة اليومية إلى عسكرية، مروراً بكفر قاسم والممارسات القمعية اليومية والسياسية، فضلاً عن يوم الأرض الذي يعتبر حدثاً مفصلياً آخر في علاقة الفلسطينيين بإسرائيل والشرطة، وصولاً إلى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وقتل ثلاثة عشر متظاهراً عربياً برصاص الشرطة. وحجم القوة غير العادلة التي استخدمت في هبة الكرامة في أيار عام ٢٠٢١.^١

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، يلاحظ أن إسرائيل منحت أجهزتها الأمنية كافة الصلاحيات لاستعمال العنف مع الفلسطينيين مواطني الدولة، وأدرجت «الإعدامات الميدانية» ضمن إطار نهجها وممارستها العنصرية ضدّهم،^٢ كوسيلة عقابية وانتقامية لتأكيدهم على موقف وحدة الشعب الفلسطيني وانتفاء الفلسطينيين داخل الخط الأخضر للقضية الفلسطينية.^٣ هذا لا يعني أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لا تملك سجلاً حافلاً في قتل المتظاهرين الفلسطينيين في إسرائيل في الاحتجاجات السياسية أو في سياقات غير احتجاجية قبل العام ٢٠٠٠، فتكفي الإشارة إلى قمع مظاهرات يوم الأرض عام ١٩٧٦، التي انطلقت من سخنين وعرابة ودير حنا في الجليل احتجاجاً على مصادرة الأراضي، وأسفرت عن استشهاد ٦ فلسطينيين وإصابة مئات آخرين برصاص الشرطة والجيش.^٤

عملياً، فإن انتفاضة الأقصى التي اندلعت في تشرين الأول عام ٢٠٠٠، تُعتبر محطة مفصلية، تعكس تعامل ذهنية الهيمنة والضبط الاستعماري الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين مواطني الدولة (تتعدى نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل الـ ٢١%)، وأيضاً تُعتبر محطة حاسمة، ففيها برز بشكل واضح جوهر علاقة المواطنين الفلسطينيين مع الدولة وأغلبيتها، وتصرفت الشرطة الإسرائيلية خلال مظاهرات عام ٢٠٠٠ بعدائية، وذلك بعكس توصيات «لجنة أور»،^٥ مما يؤكد المكانة الدولية للعرب الفلسطينيين لدى الدولة بصورة عامة،

ولدى الجهاز الشرطي على وجه الخصوص،^٦ لا سيّما أنه في إسرائيل، وعندما يتعلق الأمر بالمواطنين العرب، تتحدد العلاقة مع الدولة، إلى حد بعيد، من خلال سلطات الأمن، وكأن الحديث لا يدور عن مواطنين.^٧ فالدول التي تسود فيها فئة مهيمنة، تحاول كل الوقت إيجاد الصمغ الذي يجمع مكوناتها، بمعنى أن ترابط هذه الفئة المهيمنة مهم للدولة، ولذلك هي تُصوّر الطرف الآخر على أنه لا يمكن الوثوق به، وأنه محرّض وهمجي وعنيف ومخرّب.^٨

ففي كثير من الأحيان، وبخاصة في حالة الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ترى الشرطة أن هذه المجموعة تشكل تهديداً بالغاً لأمن الدولة، على أساس هذه النظرة بُنيت سياسات الشرطة والأذرع الأمنية الأخرى تجاههم، فتعامل الشرطة معهم خير دليل على هذه السياسة المتبعة، فهي تتعامل مع العربي كمشتبه به في أغلب الأحيان، إذ بمجرد أن تشتبه في مواطن معين بأنه عربي اعتماداً على صفاته الخارجية، يتغير تعاملها تغيراً جذرياً وتصبح عنيفة وغير منصفة.^٩

يدعم التوجه العدائي هذا قول الباحث في علم الإجرام جورجوس أي أنتونوبولوس إذ يقول: «في كثير من الأحيان، تتولد عدائية لدى أفراد الشرطة تجاه الأقليات التي تلصق بها أفكار مسبقة، كأن يردّد على سبيل المثال - خطاب مفاده أن الأقلية لا تلتزم بالقانون وتمس بالنظام العام على نحو فطري، أو أن الأقلية تتمتع بصفات عدائية تمييزية عنيفة بدون أي مبرر منطقي أو عادل».^{١٠}

لذا يجري تخطي القانون والقواعد العامة المأخوذ بها في التصرف مع الأقلية على أساس قومي إثني يتمثل بالاستعمال المفرط للقوة الشرطية، ليس هذا فحسب، وإنما خلقت «ثقافة شرطية» خاصة بالتعامل مع الأقلية يصعب تغييرها مع الوقت، هذه الثقافة تكون -في الغالب- غير قانونية وغير عادلة تجاه الأقليات.^{١١} وتظهر الخلفية القومية لتصرف الشرطة مع الأقليات من خلال إجراء التفيتش في كل الأماكن، وطلب إظهار البطاقة الشخصية، والتوقيف للمساءلة فقط بسبب لون البشرة، واقتحام البيوت الخاصة أو أماكن العبادة، واستعمال كثيف للقوة الشرطية، والشكوك الأمنية، والقيام بتوقيفات أمنية دون مبرر، وغير ذلك.^{١٢} أي معالجة الأمور التي تخص الأقلية معالجة غير عادلة، إذ يجري استخدام قوة كبيرة

تهديد أمن رجال الشرطة وسلامتهم وغيرها من المبررات التي لا تبرر حتى في حال كانت حقيقية الإعدام الميداني بدل الاعتقال وتقديم المخالف للمحاكمة أمام القضاء.^{١٨}

تحليل المعطيات

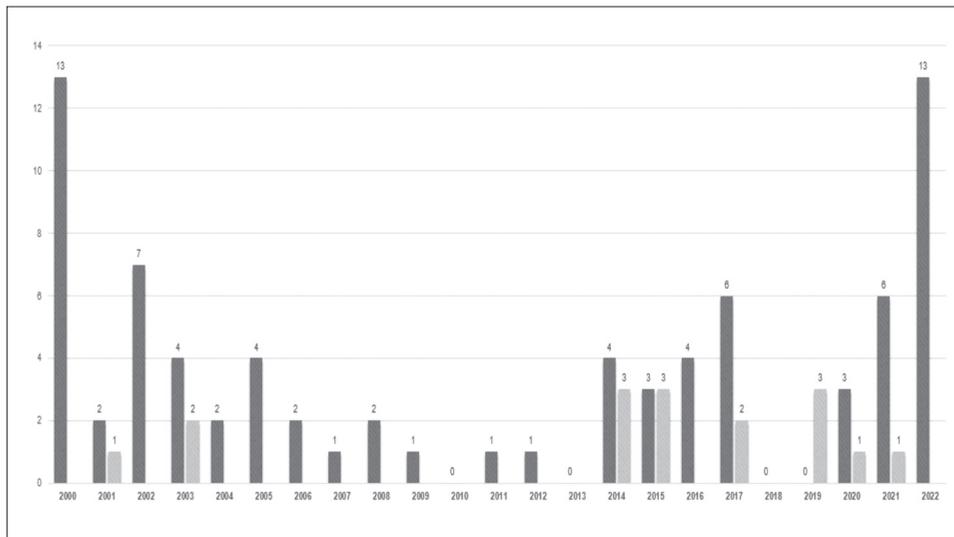
كما سلف ذكره، وبحسب ما سيعرض من بيانات ومعطيات في هذه الدراسة،^{١٩} فإنه منذ انتفاضة الأقصى في تشرين الأول ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٢٢، قتل ٧٩ فلسطينياً من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية، في موازاة ذلك، قتل في الفترة المذكورة نفسها على يد الشرطة (١٦) شخصاً من الإسرائيليين اليهود، قسم منهم من ذوي الأصول الإثيوبية الذين يعانون أيضاً من سياسة التمييز العنصري وظروف معيشية متدنية وفجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة بينهم وبين غيرهم من اليهود،^{٢٠} بمعنى أن عدد القتلى العرب الفلسطينيين في إسرائيل خمسة أضعاف عدد القتلى الإسرائيليين اليهود تقريباً، مع المفارقة الملفتة بأن نسبة الفلسطينيين مواطني إسرائيل تُشكّل خمس عدد سكان الدولة، وهذا ما يعكس صورة تعامل سلطات الأمن الإسرائيلية مع مواطنيها العرب الفلسطينيين بسياسة الإصبع الخفيفة على الزناد.^{٢١} ومن المفارقات التي تستحق التأمل أن عدد الضحايا في العام الأول (٢٠٠٠) والعام الأخير (٢٠٢٢) جاء بالتساوي (١٣)، كما يظهر في الرسم البياني أدناه.

من الشرطة بالمعنى الحرفي، أو استعمال الصلاحيات الشرطة على نحو مفرط ضد الأقلية وأفرادها، هذه السياسية تعتمد -في أساس ما تعتمد- على النظرة العنصرية للأقليات على أنها مرتع للجريمة وسبب في المسّ بالنظام العام.^{١٤}

بحسب بيانات هذه الدراسة ومعطياتها، فإنه منذ انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٢٢، قتل ٧٩ مواطناً فلسطينياً من داخل الخط الأخضر (فلسطينيو ٤٨) على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من دون محاسبة أي من المسؤولين عن القتل أو تقديمهم للمحاكمة،^{١٥} إلا ما ندر من الحالات، وهذا ما سيعرض في هذه الدراسة (س.غ-)، فالموروث الاستعماري في العمل الشرطي يسمح لنفسه دائماً بـ«هامش خطأ» واسع جداً في ما يتعلق بأفراد الشرطة، وصولاً إلى سياسة الإصبع الخفيفة على الزناد.^{١٦}

هذه الأصابع الأمنية الإسرائيلية الخفيفة على الزناد تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل قتلت العشرات منهم في سلسلة من الحوادث، وإن اختلفت بعض تفاصيلها، فالنتيجة واحدة لاستخدام سياسة «الإعدامات الميدانية» التي تسمى وفقاً للقانون الدولي «القتل خارج إطار القانون».^{١٧} وذلك كله تحت ادعاءات تتذرع بها الأذرع الأمنية الإسرائيلية الرسمية، مفادها أن الضحايا الفلسطينيين ضالعون في أعمال إخلال بالنظام العام أو

مقارنة بين القتلى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل واليهود على يد الشرطة في الفترة الواقعة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢



يدعم التوجه العدائي هذا قول الباحث في علم الإجرام جورجوس أي أنتونوبولوس إذ يقول: "في كثير من الأحيان، تتولد عدائية لدى أفراد الشرطة تجاه الأقليات التي تلصق بها أفكار مسبقة، كأن يردّد- على سبيل المثال- خطاب مفاده أن الأقلية لا تلتزم بالقانون وتمس بالنظام العام على نحو فطري،

الجدول (٢): توزيع القتلى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وفقاً للتوزيع المناطقي

المنطقة	عدد البلديات	مجموع عدد القتلى	النسبة المئوية من العدد الإجمالي
الجليل الأعلى (شمال فلسطين)	١	١	١,٢٦%
الجليل	٩	٢٣	٢٩,١١%
المدن الساحلية (المختلطة)	٦	٨	١٠,١٢%
المثلث الشمالي	٥	١٨	٢٢,٧٨%
المثلث الجنوبي	٢	٧	٨,٨٦%
النقب	١٣	٢٢	٢٧,٨٤%
٦ مناطق	٣٦ بلدة	٧٩	١٠٠%

يتضح من جدول (رقم ٣) المُقسم حسب نوع الحالات والظروف التي قتل فيها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أن النسبة الأعلى هم من ضحايا حواجز الشرطة الطيّارة^{٢٣} والمطاردات البوليسية وعددهم ٢٣، بنسبة ٢٩,١١%. ويلاحظ من خلال الوقوف على تفاصيل هذه الحالات، أن معظم فضل الهروب وعدم الوقوف على الحاجز الطيّار، لشعوره بفقدان الثقة بجهاز الشرطة الإسرائيلية التي تملك الصلاحيات والقوة وبيدها السلاح والتي من الممكن أن تستعمل هذه الصلاحيات بطرق غير قانونية دون أن تتعرض للمساءلة،^{٢٤} خاصة وأنها لا توفر خدمات شُرطية متساوية لجميع المواطنين عربياً ويهوداً، وتتعامل مع المواطن العربي الفلسطيني بفوقية وتمييز عنصري، على الرغم من أنّ (قيم مؤسسة شرطة إسرائيل) تنص على أن «يتحتم على الشرطي تقديم المساعدة للمواطنين

يبين جدول (رقم ١)، السوار أداناه، أن الفئة الأكثر استهدافاً من ضحايا المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٣٠ وعدهم (٤٩) - أي ما نسبته ٦٢,٠٢% من مجمل العدد الكلي (٧٩) - ثم تلي ذلك الفئة العمرية التي أعمارها تحت سن العشرين بواقع (١٦) وبنسبة ٢٠,٢٥%. أما الفئتان العمريتان اللتان تتراوحان بين (٣١-٤٠) و (٤١-٦٠) فعدهم ضحايا كل واحدة منهما (٧) بنسبة ٨,٨٦%.

الجدول (١): الفئات العمرية للقتلى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

الفئة العمرية	تحت الـ ٢٠	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٤١	المجموع
عدد القتلى	١٦	٤٩	٧	٧	٧٩
النسبة المئوية	٢٠,٢٥%	٦٢,٠٢%	٨,٨٦%	٨,٨٦%	١٠٠%

يعرض جدول (رقم ٢) عدد القتلى من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الرسمية في كل بلدة حسب التوزيع الجغرافي للمناطق الست في ٣٥ بلدة، إذ يلاحظ أن منطقة الجليل تتصدر عدد القتلى (٢٣) بنسبة ٢٩,١١%، ويأتي ذلك منطقة النقب (٢٢) بنسبة ٢٧,٨٤%، تليها منطقة المثلث الشمالي (١٨) بنسبة ٢٢,٧٨%. بينما تحتل منطقة النقب المرتبة الأولى في عدد البلديات والمضارب^{٢٣} (١٣ بلدة) وتليها منطقة الجليل (٩ بلدات) والمدن الساحلية (٦ بلدات) وبلدتان من المثلث الجنوبي.

للعيش وفق تطلعاتهم مع احترام القانون، ويعمل كل ما بوسعه لتعزيز الشعور بالأمن الشخصي لكل مواطن^{٢٥}. هذا فضلاً عن أن وجود الشرطة المكثف في حيز الأقيليات بصورة مفاجئة عن طريق الحواجز الطيارة على الأغلب يخلق توترات، تدفع المواطنين العربي للهروب من موت محتمل قد يصيبه أو من تنكيل أو تليفيق التهم له على حاجز الشرطة، لكنه يموت جرّاء المطاردة البوليسية له^{٢٦}.

يلي ذلك ضحايا المظاهرات الاحتجاجية وعددهم (١٦) - أي بنسبة ٢٥،٢٠٪ - مع أهمية الإشارة إلى أن ١٢ من هؤلاء الضحايا قتلوا في المظاهرات الاحتجاجية في أحداث هبة الأقصى عام ٢٠٠٠ والأربعة المتبقون قتلوا على يد جهاز الشرطة على مدار عشرين سنة خلال مشاركتهم في مظاهرات احتجاجية في أماكن مختلفة. يتعامل هذا الجهاز بعنف مفرط خارج دائرة القانون عند تأديته دور الحفاظ على النظام في المظاهرات الاحتجاجية أو التعبير عن الرأي أو حتى عندما تطبق أوامر التفتيش أو الاعتقال الصادرة من المحكمة، فهو يتعامل بصورة غير منضبطة أبداً، وهذا ما تعودت عليه الشرطة خاصة في تعاملها مع المجتمع العربي^{٢٧}. وعلى الرغم من أن حرية التعبير هي مبدأ أساسي في منظومة القانون الإسرائيلية، فإن إقدام الشرطة على قتل متظاهرين خرجوا للتعبير عن احتجاجاتهم، يتناقض تماماً مع هذا المبدأ المتجذر في قرارات الحكم الإسرائيلية، وهو بمثابة مبدأ أساسي، وقد أشتق من هذا المبدأ الحق في التظاهر وحرية الحركة وحرية المعلومات وحرية الصحافة والسينما والإبداع^{٢٨}، كذلك فإن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن الحق في التظاهر والاحتجاج هو حق من حقوق الإنسان ينبثق عن عدة حقوق مختلفة أساسية يتمتع بها الإنسان^{٢٩}.

أما في الدرجة الثالثة، فيتبين أنهم من ضحايا مدهامة البيوت والبلدات العربية وعددهم (١٥) - أي بنسبة ١٨،٩٨٪ - وهؤلاء قتلوا على يد الشرطة أثناء مدهامتها البيوت للتفتيش أو لتنفيذ أوامر الاعتقال، غير أن من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المواطن ضحية القتل عادة لا يكون هو المستهدف من عملية التفتيش أو الاعتقال ويذهب ضحية لتصرف الشرطة العنيف مع أفراد العائلة أو من خلال مشادات كلامية

أو رفض الانصياع لأوامر الشرطة بإخلاء البيت^{٣٠}. وبنسبة ١٢،٦٥٪ سجل عدد (١٠) ضحايا عمليات «الاشتباك المسلح» - بحسب رواية الشرطة التي غالباً ما تكون الرواية الوحيدة - في أماكن مختلفة كما يتبين في تفاصيل كل حالة وحالة.

ثم يلي ذلك عدد ضحايا القتل (٨) على يد الجيش الإسرائيلي (حرس الحدود) عند الحواجز العسكرية على خطوط التماس الذين قتلوا إما عن طريق الاشتباه بتنفيذ عملية - تبين لاحقاً أنه مجرد اشتباه لا أساس له من الصحة - وإما عن طريق مطاردة الضحية لرفضه الوقوف على الحاجز للتفتيش خشية تعرضه للتنكيل أو تليفيق التهم له كما هو حال ضحايا الحواجز الشرطة داخل إسرائيل^{٣١}، ونسبتهم ١٢،١٠٪. يلي ذلك ضحايا المجزرة الدموية التي نفذها جندي إسرائيلي في شفاعمرو وراح ضحيتها (٤) أشخاص، وهناك (٣) حالات لشبان قتلوا تحت التعذيب.

الجدول (٣): نوع حالات قتل الفلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

نوع الحالة	عدد القتلى
حواجز شرطة ومطاردات داخل إسرائيل	٢٣
مظاهرات احتجاجية	١٦
مدهامة البيت أو البلدة	١٥
عمليات اشتباك مسلح	١٠
حواجز عسكرية على خطوط التماس	٨
ضحايا مجزرة (شفاعمرو)	٤
موت تحت التعذيب	٣
المجموع	٧٩

منظومة متحيزة وثقافة عدم المحاسبة

في إطار عدم تقديم أي من المسؤولين قتل الفلسطينيين في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمحاكمة والمساءلة، فإنه من الضرورة بمكان تسليط الضوء في هذه الدراسة على دور الجهة التي يفترض أن تحقق، وتضمن عدم تكرار مثل هذا النوع من الجرائم، وهي قسم داخلي يتبع للنيابة العامة في إسرائيل ويطلق عليه اسم (ماحاش) وهو

إنّ عدم تقديم أي من المسؤولين للمساءلة والمحاكمة على قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يفضي إلى التعمق التاريخي بدور جهاز الشرطة الإسرائيلي وتعامله مع الفلسطينيين منذ تأسيسه، حيث أخذ على عاتقه مهمتين أساسيتين: قمع أي مظاهرات أو احتجاجات سياسية ضد سياسات النظام الإسرائيلي، والحفاظ على البنية الجيوسياسية الإثنية في إسرائيل.

مع أفراد الشرطة المتورطين في قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل، ويقول: «لطالما وقف الجهاز القضائي في موقف واحد وفي الخندق نفسه مع الجندي أو الشرطي القاتل، ونحن كفئة مستضعفة وكأقلية لا نشكو فقط من الإعدام الميداني ومن الشرطي الذي يضغط على الزناد بسهولة تجاه العربي، إنما من المستشار القضائي ومن قسم التحقيقات مع الشرطة (ماحاش) ومن المدعي العام للدولة عندما يضغطون لإغلاق ملف التحقيق، ويرون أن تصرفات الشرطة لا يعترها أي إشكال قانوني، وهذا انزلاق للأجهزة الرسمية التي من المفترض أن تعمل من أجل تحقيق العدل والمساواة، مما يعزز أكثر التوجهات الفوقية في أبعادها العنصرية ضد العرب الفلسطينيين في إسرائيل، على الرغم من أن قسم التحقيقات (ماحاش) يطالبنا بتزويده بالمعلومات والأدلة، والمفروض أن هذا الجهاز يطلب من الشرطة أن تزوده بالمعلومات والأدلة لأنها هي من تملك الصلاحية، لكننا نعرف جيدًا أن جهاز (ماحاش) لا يملك إرادة التحقيق والوصول إلى الحقيقة، هذا عدا أننا نجد أسلوب الماطلة والتعامل اللفظي وعدم الجدية الذي يصل إلى درجة الاستهزاء والسخرية من قبل محققي قسم (ماحاش) في تعاملهم مع مثل هذه الملفات والقضايا»^{٣٤}

من جهته، يرى مركز عدالة أن إغلاق ملفات التحقيق في غالبية الشكاوى اعتمادًا على الادعاء بأن الاستخدام المفرط للعنف من قبل الشرطة لا يقتضي بالضرورة فتح تحقيق جنائي، ويُمكن إغلاق ملف التحقيق حتى لو وجدت شبهات قويّة بهذا الاتجاه، يتجاهل أن الاستخدام المفرط للقوة هو مخالفة

اختصار بالعبرية لـ (محللًا لحكروت هشوطريم) أي دائرة التحقيق مع أفراد الشرطة في شرطة إسرائيل، وهو قسم تأسس في العام ١٩٩٢ مهمته التحقيق في مخالفات جنائية يرتكبها رجال الشرطة وحرس الحدود وجهاز الأمن العام- الشاباك، في أثناء تأديتهم مهامهم واحتكاكهم اليومي مع الجمهور.^{٣٢} إنّ عدم تقديم أي من المسؤولين للمساءلة والمحاكمة على قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يفضي إلى التعمق التاريخي بدور جهاز الشرطة الإسرائيلي وتعامله مع الفلسطينيين منذ تأسيسه، حيث أخذ على عاتقه مهمتين أساسيتين: قمع أي مظاهرات أو احتجاجات سياسية ضد سياسات النظام الإسرائيلي، والحفاظ على البنية الجيوسياسية الإثنية في إسرائيل، كما أنّ جهاز الشرطة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام القانون في كل دولة بشكل عام، وبخصائص النظام الذي يعمل فيه وقيمه، وهذا ما يُظهر أن هناك خطأً رابطًا بين الشرطة وانعدام المساءلة المُنهج في هذا السياق، وبنية النظام في إسرائيل الذي يرسخ الفوقية والسيطرة الإثنية لليهود من خلال مبنى النظام الدستوري والتشريعي والإداري والجغرافي.^{٣٣}

في هذا المضمار، يلفت المحامي عمر خميسي، مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرية) التي تابعت العديد من ملفات قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وكان لها دور تمثيلي نيابة عن ذوي شهداء هبة الأقصى عام ٢٠٠٠، إلى إنّ الجهاز القضائي، المتمثل بالمستشار القضائي للحكومة ومحكمة العدل العليا، قد أخفق كثيرًا في التحقيق

جنايئة خطيرة يلزم القانون السلطات بالتحقيق فيها، فقرار (ماحاش) عدم التحقيق في هذا النوع من القضايا، ينسف الهدف الأساسي الذي من أجله أقيمت الوحدة.^{٣٥}

ما قبل تأسيس وحدة (ماحاش)، كانت الشرطة الإسرائيلية تتولى عملية التحقيق مع أفرادها والبث في الشكاوى المقدمة ضدهم، وهو ما يعني ترك مهمة محاسبة الشرطة بيد الشرطة نفسها دون وجود أي رقابة جدية خارجية، وهو الأمر الذي قاد إلى انتقادات متكررة وتشكيك بشفافية الإجراءات المتبعة من قبل شرطة تحقق مع نفسها ومصداقيتها، ويندرج المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في هذا المضمار ضمن الفئات الأكثر عرضة لتعسف أفراد الشرطة وتجاوزاتها.^{٣٦} ليس هذا فحسب، إنما هناك الإشادات الكثيرة بتصرف الشرطة بسهولة الضغط على الزناد وقتل المواطنين الفلسطينيين

في إسرائيل، من مسؤولين رسميين في الحكومة، كما عبّر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، أمير أوحانا، عن دعمه للشرطي قاتل الشاب منير عنبتاوي من مدينة حيفا في جريمة وقعت بمحاذاة منزل العائلة في حي وادي النسناس في آذار ٢٠٢١. ٢٧. وأيضاً طلب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، غلعاد إردان، من المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليت، والمدعي العام شاي نيتسان، إعادة النظر بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية، حول مقاضاة الشرطي الذي قتل خير الدين حمدان، مدعياً أن قرار المحكمة العليا يمكن أن يحمل آثاراً سلبية بعيدة المدى، مما قد يضعف قدرة ضباط الشرطة على لعب دورهم في حماية السلامة العامة، ويمكن أن يؤدي إلى نتيجة صعبة من شأنها أن تقيد ضباط الشرطة في أنشطتهم العمليانية، وبالتالي تضر بسلام الجمهور، بحسب تصريحه.^{٣٨}

الجدول (٤): نتائج تحقيق (ماحاش) لـ ٧٩ ملفاً خاصاً بالفلسطينيين مواطني إسرائيل قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

إغلاق ملف التحقيق	لم يفتح تحقيق مطلقاً	ملف التحقيق قيد البحث (حتى إعداد الدراسة)	لم يفتح تحقيق حتى إعداد الدراسة	فتح تحقيق وتحوليه للمسار المدني. ولم تقدم لائحة اتهام بحق القاتل	إدانة القاتل وسجنه ١٥ شهراً	المجموع
٤٣	٢٢	٥	٧	١	١	٧٩
%٥٤,٤٣	%٢٧,٨٤	%٦,٣٢	%٨,٨٦	%١,٢٦	%١,٢٦	%١٠٠

قبل تحليل معطيات الجدول (٤)، وفي سياق المقارنة، من أهمية بمكان الإشارة إلى نتائج التحقيق في مقتل (١٦) شخصاً من الإسرائيليين اليهود على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة نفسها الواقعة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢، يتبين بحسب هذه الدراسة والوقوف على الـ (١٦) حالة، أنّ وحدة التحقيق مع الشرطة (ماحاش) أغلقت (١٤) ملفاً دون محاسبة أفراد الشرطة المتورطين بالقتل، بينما هناك ملفان لا يزالان قيد البحث حتى إعداد الدراسة.^{٣٩}

يتضح من الجدول أعلاه، وبعد الوقوف على تفاصيل ٧٩ حالة قتل من الفلسطينيين في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٢، أنّ وحدة التحقيق مع الشرطة (ماحاش) أغلقت ملفات ولم تفتح أخرى بنسبة ٨٢,٢٧٪، فقد أغلقت (٤٣) ملفاً، مع الإشارة هنا إلى أن هناك القليل جداً من هذه الملفات التي تمت فيها إدانة رجال الشرطة بأحكام مخففة جداً ومنها عقوبة «التوبخ».^{٤٠} يذكر كذلك أن من الـ ٤٣ حالة،

هناك ١٢ حالة من هؤلاء الضحايا قتلوا في المظاهرات الاحتجاجية في أحداث هبة الأقصى عام ٢٠٠٠، وفي العام ٢٠٠٥ نشرت «ماحاش» تقريراً تبرر فيه استخدام العنف، بحيث ينصّ على أنه لا مجال لتقديم لائحة اتهام في أيّ من حوادث القتل الـ ١٣ التي نفذها أفراد الشرطة الإسرائيلية (١٣) مع مصلح أبو جراد من دير بلح (قطاع غزة) كان يعمل في مدينة أم الفحم وانضم للظاهرات)، ولم يتضمن أي توصية بتقديم لائحة اتهام ضد أفراد أو ضباط الشرطة في أي من عمليات القتل الـ ١٣، وفي العام ٢٠٠٨ تبنت المستشار القضائي للحكومة توصيات (ماحاش) وأغلق الملفات.^{٤١} وهذا يكشف أن هناك خللاً لدى منظومة إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بمحاسبة أفراد أجهزة الأمن المشتبه بارتكابهم مخالفات ضد فلسطينيين في إسرائيل وأن الكثير من الملفات أغلقت بسبب فشل التحقيق.^{٤٢}

كذلك يتضح من الجدول أعلاه، أن (٥) حالات لا تزال قيد البحث ولا يزال مصيرها مجهولاً حتى إعداد الدراسة، و (٧) حالات لم تفتح (ماحاش) ملفات

يلاحظ هنا، أنه على الرغم من دور هذه المؤسسات الحقوقية الفاعل، فإنّ نتائج الدراسة تشير إلى أنّ محصلة نشاطهم القضائي في المسار القانوني والحقوقى يكاد يؤل إلى الصفر لعدم تقديم أي من المسؤولين عن قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمساءلة والمحكمة إلا في حالات نادرة.

قانوني لحقوق الإنسان، تأسّس في العام ١٩٩٦.٤٦ ومؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، ومقرها في مدينة الناصرة التي انطلقت في مطلع عام ٢٠٠٠.٤٧ ومركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ومقره في مدينة حيفا، تأسّس في العام ١٩٩٧.٤٨

يلاحظ هنا، أنه على الرغم من دور هذه المؤسسات الحقوقية الفاعل، فإنّ نتائج الدراسة تشير إلى أنّ محصلة نشاطهم القضائي في المسار القانوني والحقوقى يكاد يؤل إلى الصفر لعدم تقديم أي من المسؤولين عن قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمساءلة والمحكمة إلا في حالات نادرة، كما بينت الدراسة في موضع سابق. ونجد في الوقت نفسه أيضًا أن هذه المؤسسات الحقوقية لديها نظرة سلبية تجاه قسم التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش)، بيد أنها مستمرة في خوض المعركة القانونية لتحصيل ما تستطيع من تحصيله من نتائج إيجابية قدر المستطاع، وحول ذلك يقول عمر خميسي، مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، إنّ النظرة السلبية لـ (ماحاش) ليست رأيًا خاصًا أو شخصيًا، إنما هذا ما تبينه التقارير والدراسات والأبحاث التي تُسلط الضوء على تعاطي النيابة العامة وقسم التحقيقات مع الشرطة في العديد من الملفات التي من المفترض أنّ تحقق مع الشرطة المتورطين في قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل وتفرض عليهم العقوبات، لكن ما يحدث هو أن قسم (ماحاش) يغلق معظم الملفات والشكاوى المقدمة إليه، وهذا ما يثبت عدم المهنية والنزاهة فيما يتعلق بالتحقيق الجاد.٤٩ كذلك يؤكد مركز

للتحقيق في حيثيات قتلهم، مع الإشارة هنا إلى أن جميع هذه الحالات سجلت في العام ٢٠٢٢- أي العام الأخير من التوثيق-. بينما نجد هناك أن ملفًا واحدًا فقط تم تحويله إلى المسار المدني ودفعت تعويضات مالية لعائلة الضحية بدل قيام (ماحاش) بواجبهم بوقف العنف الشرطوي ومعاقبة الضالعين في قتل الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، وهو ملف يعود للضحية محمود أحمد عبيد الهيب من بلدة طوبا الزنجرية الذي قتل على يد شرطي إسرائيلي في العام ٢٠١١.٤٢ وهناك حالة واحدة تم إدانة الشرطي فيها وسجنه ١٥ شهرًا، وهي حالة الضحية محمود غنايم من بلدة باقة الغربية الذي قتل على يد شرطي إسرائيلي في بلدة برديس حنا يدعى شاحر مزراحي، يوم ٤/٧/٢٠٠٦.٤٤

دور المؤسسات الحقوقية

يبرز في سياق هذه الدراسة، الدور الفاعل للمؤسسات الحقوقية لدى الفلسطينيين في إسرائيل التي تتابع بشكل شبه حصري ملفات وقضايا لعشرات الحالات من القتل الفلسطيني من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، كون هذه المؤسسات تعنى بحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل وتسعى لكشف التمييز الواقع عليها من قبل الدولة وتسليط الضوء على تناقضات الديمقراطية الإسرائيلية وإشكالياتها، كما تتواصل مع الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية، منها الأمم المتحدة، وتعتمد على المرافعة الدولية والتوجه لمؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان الدولية للتعريف بحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل،٤٥ مثل مركز «عدالة»، ومقره في مدينة حيفا، وهو مركز

عدالة أن وحدة التحقيق مع الشرطة (مباحش)، لا تزال مستمرة في أدائها المتدني وفي التغطية والدفاع عن انتهاكات الشرطة، ولا تزال توفر الحصانة والحماية لرجال الشرطة أثناء ممارستهم أبشع أعمال العنف والقمع، هذا الوضع الذي توقّره وحدة (مباحش) يُحصّن رجال الشرطة من المحاسبة والعقوبة ويساعدهم على الإفلات من المسؤولية، ويشكّل عاملاً يكرّس عنف الشرطة بشكل عام، واتجاه المواطنين العرب بشكل خاص، بحيث أن غالبية الملفات العُظمى يتم إغلاقها، أما التحقيقات التي تُفتح فبتأخير كبير، وبشكل غير مهني، دون أن تقدّم أي لوائح اتهام ضد رجال الشرطة على الرغم من وجود الأدلة، وهذا ينسف الهدف الأساسي الذي من أجله أقيمت الوحدة.^{٥٠}

ويؤكد مركز مساواة أنّ ظاهرة قتل الشباب الفلسطينيين في إسرائيل مستمرة وتحصل على غطاء القيادة السياسية وحمايتها، بما في ذلك رئيس الحكومة، كما ترى أن الواقع يشير إلى أن الشرطي القاتل لا يحاسب ولا يعاقب، وهذا ما يعطي الغطاء والشرعية للشرطي المتلحق بسلك الشرطة للتعامل بعنصرية وعداء اتجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.^{٥١} وعلى الرغم من محصلة هذه النتائج الصفرية والنظرة السلبية تجاه (مباحش)، فإن الحراك القانوني في متابعة مثل هذه القضايا والملفات يحمل رسائل عدّة، أولها رسالة داخلية بالأساس، كما يقول المحامي عمر خمياصي، فهي «تفيد بعدم الاستسلام ورفع الراية البيضاء والوقوف كالمتفرج والبكاء على الأطلال في الوقت الذي يقتل فيه أبناء شعبنا ويُعدمون أمام أعيننا، فإذا كنا نحن المؤسسات الحقوقية لن نتحرك فلا نتوقع من أحد أن يتحرك ويأخذ الأمر على عاتقه، ولولا هذا الحراك ما استطعنا أن نكشف على الأقل التواطؤ الذي يحدث في مثل هذه القضايا، ونستطيع أن نقول إنه مهم لنا كمؤسسات حقوقية أن نستمر في ملاحقة الجناة حتى لو أنه لم ولن يكون هناك إدانة قضائية، لكن على الأقل هناك إدانة جماهيرية في مجتمعنا، نعرف أننا نستطيع أن ندين أفراد من رجال الشرطة المتورطين في قتل أبناء شعبنا، بل أكثر من ذلك ما نذهب إليه أن المحاكم الإسرائيلية لا تنصفنا في هذه القضايا وهو مهم لكي نكتب

تاريخنا الحقيقي وليس التاريخ الذي يقومون هم بتزييفه ويذرون الرماد في الأعين بأنهم يسعون لتحقيق المساواة والعدل».

ويشير خمياصي كذلك إلى أهمية أن يرافق الحراك القانوني، حراك سياسي وجماهيري وإعلامي، ويوضح أن هناك رسالة أخرى من الحراك القانوني في متابعة مثل هذه الملفات موجهة إلى المؤسسات الرسمية الإسرائيلية من شأنها أن تمنع أو تحدّد قدر الإمكان من الانحدار السريع في سهولة الضغط على الزناد تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.^{٥٢}

إلى جانب ما ذكر، فإن المؤسسات الحقوقية هذه تستغل البُعد الحقوقي الدولي لدعم مثل هذه القضايا التي لا ينصفها القضاء الإسرائيلي، فحول ذلك يقول عمر خمياصي: لنضع الأمور في سياقها الصحيح، لا يمكن أن تستمر إسرائيل في تزوير حقيقة أنها دولة ديمقراطية والوحيدة في الشرق الأوسط وتنتهك حقوق الإنسان والحقوق الفردية في مثل هذه الملفات والقضايا، فعندما نشتك في الدائرة الدولية وعندما نقدم التقارير والشكاوى للمقرر الخاص المسؤول عن الإعدامات الميدانية في الأمم المتحدة في سياق القتل خارج القانون، فلدينا الأدلة والوثائق والبيانات والقرائن الواضحة على أنه لا يمكن لهذا الجهاز أن ينصفنا سواء كان قسم التحقيقات مع الشرطة أو النيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة.^{٥٣}

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة -التي تضمنت عرض نتائج تحليل معطيات وبيانات تتعلق بعشرات القتل الفلسطينيين من مواطني إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من العام ٢٠٠٠ إلى نهاية العام ٢٠٢٢- إلى أن عام ٢٠٠٠، الذي اندلعت فيه هبة الأقصى («الانتفاضة الثانية» كما يطلق عليها البعض)، يُعتبر محطة حاسمة برز فيه بشكل واضح جوهر علاقة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مع الدولة وأغليبتها، إذ إن السلطات الإسرائيلية منحت على أثرها أجهزتها الأمنية الصلاحيات كافة لاستعمال العنف مع مواطنيها الفلسطينيين، وأدرجت «الإعدامات الميدانية» ضمن إطار نهجها وممارستها العنصرية ضدّهم تحت غطاء سياسي رسمي وقانوني.

يستخلص من نتائج هذه الدراسة أن تعامل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل عدائي يعبر عن نفسه باستسهال الضغط على الزناد وإطلاق النار عليهم دون مبرر في معظم الحالات، لمجرد الشك بأن المواطن العربي الفلسطيني «يشكل خطرًا» أو يُعتقد أنه قد ينفذ عملاً ما، في المقابل، فإنّ هذا التعامل المبني على الشك والتعالي، قد وُدد فقدان ثقة لدى الأقلية الأصلانية بالأجهزة الإسرائيلية وغدت ترى فيها رمزًا للقمع والظلم والعنصرية.

تناولت الدراسة دور جهاز الشرطة الإسرائيلي وتعامله مع الفلسطينيين وعدم تقديم أي من المسؤولين للمساءلة والمحاكمة على قتل فلسطينيين، مما يظهر أن هناك خط رابط بين الشرطة وانعدام المساءلة المُنهَج في هذا السياق، وبين بنية النظام في إسرائيل الذي يرسخ الفوقية والسيطرة الإثنية لليهود من خلال مبنى النظام الدستوري والتشريعي والإداري والجغرافي .

يبرز في سياق هذه الدراسة، الدور الفاعل للمؤسسات الحقوقية لدى الفلسطينيين في إسرائيل التي تتابع بشكل حصري ملفات وقضايا عشرات الحالات المتعلقة بالقتل الفلسطيني من مواطني

إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وعلى الرغم من محصلة هذه النتائج الصفرية والنظرة السلبية تجاه (مأحاش)، فإنّ الحراك القانوني في متابعة مثل هذه القضايا والملفات مستمر على الصعيد المحلي والدولي.

وعلى ضوء معطيات هذه الدراسة ونتائجها، فإن ثقافة عدم المعاقبة والمحاسبة وبالذات مع التغييرات الجارية الأخيرة على الخارطة السياسية الإسرائيلية والنوايا بإقامة «المليشيات الأمنية» (ما يسمى الحرس القومي)، تدعو لضرورة التعمق أكثر بدراسة ما يحصل في أجهزة المنظومة الأمنية الإسرائيلية بمختلف مسمياتها وأدوارها التي تغلغل إليها النفس العنصري الذي سينعكس بطبيعة الحال على التعامل بعدائية مع الفلسطينيين مواطني الدولة، بحيث من المتوقع ازدياد عدد ضحايا سياسة الإعدام الميداني والضغط بسهولة على الزناد تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على وجه الخصوص، وتدعو كذلك لضرورة متابعة سياسة الإعدام الميداني بحق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على جميع الأصعدة، بحيث تم توثيق حالات ثلاث ضحايا لهذه السياسة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٣.

- ١٥ سهاد بشارة، «أكتوبر ٢٠٠٠: الموروث الاستعماري للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني»، عرب ٤٨، ١ تشرين الأول ٢٠٢٠، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/Qsny3>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠٢٣). المصدر السابق.
- ١٦ الأُمم المتحدة، « دليل الأمم المتّحدة لمنع ممارسات تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، والتحقيق في تلك الممارسات»، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/usuyyp>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣).
- ١٨ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.
- ١٩ معطيات وبيانات هذه الدراسة، مستقاة من كتاب أعدّه الباحث (س.غ) بعنوان (الإعدامات الميدانية: فلسطينيون من مناطق الـ ٤٨ قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون) سيصدر قريباً عن مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، بحيث يتناول الكتاب تفاصيل جميع حالات القتل الفلسطيني من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٢.
- 20 Jonathan Kaplan, "Ethnicity and the Socio-Economic Gap in Israel", The Jewish Agency for Israel, <https://cutt.us/xz2ez>, (تمت الزيارة بتاريخ 16 آذار 2023).
- ٢١ سهاد بشارة، مصدر سابق تم ذكره.
- ٢٢ المضارب هي تجمع للخيام لبو النقب.
- ٢٣ حواجز طيارة: هي حواجز مفاجئة مؤقتة ومتنقلة تنصبها الشرطة الإسرائيلية في الشوارع ومفارق الطرق وداخل القرى والبلدات، حيث يجري إيقاف السيارات وتفقيشها، وهذا ما يسبب حالة من الخوف والقلق وعدم الأمان من هذا التصرف.
- ٢٤ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.
- ٢٥ الهدف الأسمى للشرطة إسرائيل: قيم المؤسسة، موقع شرطة إسرائيل باللغة العربية. <https://cutt.us/b443u>. (تمت الزيارة بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠٢٣).
- ٢٦ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.
- ٢٧ المصدر السابق.
- ٢٨ حرّية التعبير عن الرأي، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. <https://cutt.us/wQ9Bo>. (تمت الزيارة بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠٢٣).
- ٢٩ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في موقع الأمم المتحدة. <https://cutt.us/1sgHy>. (تمت الزيارة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢٣).
- ٣٠ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.
- ٣١ بحسب هذه الدراسة التي وثقت واطلعت على تفاصيل كل حالة وحالة.
- ٣٢ موسوعة المصطلحات، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، <https://cutt.us/z9lwV>. (تمت الزيارة بتاريخ ١ آذار ٢٠٢٣).
- ٣٣ سهاد بشارة، مصدر سابق تم ذكره.
- ١ ميرفت أبو هدوب، الفلسطينية في إسرائيل: مقاربات نظرية وتطبيقية حول العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، تحرير مهند مصطفى، (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية- مدى الكرمل، ٢٠٢٢)، ٩٤-١٠٩.
- ٢ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مدير مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، أجريت المقابلة في شهر آذار ٢٠٢٣.
- ٣ تقدير موقف، «الهيئة الشعبية في صفوف المجتمع الفلسطيني في إسرائيل: محو الخط الأخضر» مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٢١، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/xtAMQ>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣).
- ٤ سهاد بشارة، «أكتوبر ٢٠٠٠: الموروث الاستعماري للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني»، عرب ٤٨، ١ تشرين الأول ٢٠٢٠، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/Qsny3>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠٢٣).
- ٥ أمير مخول، «في السياسات الإسرائيلية ودوائر صنعها: قراءة في يوم الأرض، وانتفاضة القدس والأقصى، وهبة الكرامة»، مدى الكرمل، تشرين الثاني ٢٠٢٢، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/DwSLi>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠٢٣).
- ٦ عرب ٤٨، «مرحلة مفصلية: تحولات الجريمة في المجتمع العربي بعد هبة أكتوبر»، ٢ تشرين الأول ٢٠٢٠، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/CIUaC>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٢ آذار ٢٠٢٣).
- ٧ ميرفت أبو هدوب، الفلسطينية في إسرائيل، مصدر سابق تم ذكره.
- ٨ نمر سلطاني، إسرائيل والأقلية الفلسطينية، (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية- مدى الكرمل، ٢٠٠٣)، ص ٤٤.
- ٩ سونيا بولس، «بولس: لا يمكن تغيير سياسة الشرطة دون تغيير بنويّة الدولة»، عرب ٤٨، ٦ آذار ٢٠٢١، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/dZnBH>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣).
- ١٠ عمير فوكس، ومردخاي كرمستر، «اقتراح قانون أساس: دولة إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي»، ٢ أيار ٢٠١٤، على الرابط الآتي: <https://cutt.us/tnPNx>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣).
- 11 Georgios A Antonopoulos, Ethnic and Racial Minorities and the Police: A Review of the Literature, (2003), The Police Journal: Theory, Practice and Principles, 76 (3), Pp, 45222-, <https://cutt.us/3t4UA>.
- ١٢ ألبا بكدا، ورن عويد، من أنت أتيت لأرضي وتعتقلني؟ تأثير انتماء الشرطي الإثنو- قومي على تقبل أوامره، القضاء والمجتمع والثقافة، مجلد (د): القضاء والشرطة، ص ٣٠٥-٣٢٢، (بالعبرية)، <https://cutt.us/MMK0c>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٤ آذار ٢٠٢٣).
- ١٣ أوري جوفر، جاي بن بورات، «ضبط الأمن في مجتمع منقسم»، (حيفا: برديس ومبادرات إبراهيم ٢٠١٣)، (بالعبرية).
- 14 Ronald Weitzer, "Theorizing Racial Discord over Policing Before and After Ferguson", Justice Quarterly, 2017, (347), Pp, 1129-1153, <https://cutt.us/W5bEr>.

٤٤ عرب ٤٨، قتل لأنه عربي: المحكمة تكتفي بالحكم ١٥ شهرًا على الشرطي قاتل محمود غنايم من باقة الغربية، ٣ أيلول ٢٠٠٩، <https://cutt.us/r6nDt>. (تمت الزيارة بتاريخ ٥ آذار ٢٠٢٣).

٤٥ امطانس شحادة، (٢٠١٥). المجتمع المدني الفلسطيني داخل إسرائيل، تأليف مدى الكرمل، نديم روحانا، وأريج صباغ-خوري (المحررون)، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع (الجزء الأول والثاني). حيفا: مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

٤٦ مركز عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، من نحن، <https://cutt.us/5gPOx>.

٤٧ مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، من نحن، <https://cutt.us/vmm5p>.

٤٨ مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، إعلان نوايا، <https://cutt.us/lnaDM>.

٤٩ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.

٥٠ مركز عدالة، «ماحش: الضوء الأخضر لعنف الشرطة، مصدر سابق تم ذكره.

٥١ مركز مساواة، ٢٠ عامًا على قمع مظاهرات القدس والأقصى: أكتوبر ٢٠٠٠-أكتوبر ٢٠٢٠، <https://cutt.us/eJJoy>. (تمت الزيارة بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٢٣).

٥٢ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.

٥٣ المصدر نفسه.

٣٤ مقابلة خاصة مع المحامي عمر خميسي، مصدر سابق تم ذكره.

٣٥ مركز عدالة، «ماحش: الضوء الأخضر لعنف الشرطة»، ٢٩ أيلول ٢٠١٤، <https://cutt.us/hd8w3>. (تمت الزيارة بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٢٣).

٣٦ قسم التحقيقات مع الشرطة الإسرائيلية «ماحش».. أداة لغسل جرائم الشرطة؟ مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، <https://cutt.us/mCjH7>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٣).

٣٧ عرب ٤٨، أوحانا يشيد بتصرف الشرطي قاتل منير عنبتاوي، ٣٠ آذار ٢٠٢١، <https://cutt.us/wrWy8>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٣).

٣٨ عرب ٤٨، إردان يطالب بإعادة النظر في مقاضاة الشرطي قاتل خير الدين حمدان، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، <https://cutt.us/yVwiF>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٢٣).

٣٩ للاستزادة أكثر حول هذه التفاصيل، انظروا للروابط الآتية (بالعبرية): <https://cutt.us/sxLTx>. <https://cutt.us/7Shrl>. <https://cutt.us/6nK5H>. <https://cutt.us/PQRt5>. <https://cutt.us/LZsxd>. <https://cutt.us/8IRdc>. <https://cutt.us/Fjh5r>. <https://cutt.us/1X369>. <https://cutt.us/eqmUg>. <https://cutt.us/Mp2uJ>.

٤٠ بحسب هذه الدراسة التي وقفت واطلعت على تفاصيل كل حالة وحالة.

٤١ قسم التحقيقات مع الشرطة الإسرائيلية «ماحش».. أداة لغسل جرائم الشرطة؟.. مصدر سابق تم ذكره.

٤٢ المصدر نفسه.

٤٣ مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، المحكمة تأمر الشرطة تعويض عائلة المرحوم محمود الهيب ضحية عنف شرطي، <https://cutt.us/Xz4fN>. (تمت الزيارة بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٣).